

إسرائيل تهاجم قطر

في ظهر يوم 9 سبتمبر 2025، هزت سلسلة من الانفجارات الدوحة، عاصمة قطر، حيث تصاعدت أعمدة الدخان الأسود فوق منطقة اللقطيفية-كتارا. أكد شهود عيان، وصور، وتقارير رويترز من الموقع وقوع انفجارات متعددة في الدوحة يوم 9 سبتمبر، مع تصاعد أعمدة الدخان بالقرب من محطة وقود اللقطيفية، المجاورة لمجمع سكني تحرسه الحرس الأميري القطري. تم إرسال سيارات الطوارئ بسرعة إلى المنطقة. على عكس العديد من العمليات السابقة التي رفضت إسرائيل التعليق عليها، أصدرت قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) وجهاز الشاباك بيانات خلال ساعات تدعي إجراء ضربة دقيقة مشتركة ضد قيادات حماس في الدوحة. وصفت السلطات الإسرائيلية الهجوم كجزء من حملة أوسع ضد حماس بعد حرب أكتوبر 2023.

انتهاكات القانون الدولي

لم يكن الهجوم على الدوحة في 9 سبتمبر 2025 مجرد عمل عسكري؛ بل مثل اعتداءً مباشرًا على النظام القانوني الدولي وعلى الهيكلية الهشة التي تمكّن الدول والشعوب من التفاوض من أجل السلام. يستعرض هذا الفصل الأبعاد القانونية للضربة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي، ثم ينظر في التبعات الرمزية والعملية لجهود الوساطة المستقبلية، ومحادثات وقف إطلاق النار، وأمن الدول المضيفة التي توفر مساحة دبلوماسية.

يحظر المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. الضربة الإسرائيلية في الدوحة، التي نفذت دون موافقة قطر، تقع ضمن هذا الحظر بشكل واضح. قطر دولة عضو في الأمم المتحدة ذات سيادة؛ لا يوجد أي غموض بأن أراضيها لا يجوز مهاجمتها قانونيًا دون وجود استثناء مشروع.

الاستثناء المعترف به الوحيد هو الدفاع عن النفس بموجب المادة 51، والذي يُفَعَّل عندما تتعرض دولة لـ"هجوم مسلح". استندت إسرائيل إلى الدفاع عن النفس ضد حماس في غزة ولبنان؛ لكن تطبيق هذا التبرير على أعضاء حماس المقيمين تحت حماية قطر في الدوحة ضعيف للغاية.

- لم تكن قطر تشن هجمات ضد إسرائيل.
- كان مفاوضو حماس في الدوحة منخرطين في محادثات دبلوماسية، وليسوا في قتال نشط.
- عقيدة "غير القادر أو غير الراغب" التي تُستخدم أحيانًا لتبرير الضربات العابرة للحدود ضد الإرهاب مثيرة للجدل للغاية ولم تُقبل أبدًا كمشروعة عند تطبيقها ضد دولة متعاونة منخرطة بنشاط في الدبلوماسية.

باختصار، لا يمكن الدفاع عن تصرف إسرائيل في قطر بشكل معقول كدفاع عن النفس. إنه استخدام للقوة ينتهك الميثاق، ويصل إلى حد فعل عدوان بموجب قرار الجمعية العامة 3314.

من القانون الروماني إلى اتفاقيات فيينا، كانت حرمة المبعوثين قاعدة أساسية في الدبلوماسية. يُضمن للمفاوضين—حتى الأعداء—الممر الآمن والحماية. أكدت محكمة العدل الدولية هذا المبدأ مرارًا، وأبرزها في قضية رهائن طهران، حيث وصفت حرمة المبعوثين بأنها حجر زاوية في النظام الدولي.

على الرغم من أن حماس ليست دولة معترف بها، فقد تمت دعوة مفاوضاتها رسميًا من قبل قطر لإجراء محادثات وقف إطلاق النار. باستضافتها لهم، مدّت قطر ضمانات الممر الآمن، واعتبرت المجتمع الدولي هؤلاء مبعوثي سلام وظيفيين—مشابهين لمفاوضي طالبان في الدوحة أو مبعوثي فارك في هافانا. وبالتالي، فإن استهدافهم لم ينتهك فقط سيادة قطر، بل حطم أيضًا الحجاب الواقى لحرمة التفاوض.

يمثل الهجوم إهانة فادحة لقطر نفسها:

- ضربة على عاصمتها، تعرض المدنيين للخطر.
- تُفدّت دون موافقتها، مما يقوض حقها في السلامة الإقليمية.
- تقويض مباشر لدورها كوسيط محايد، وهو دور راسخ في الممارسة الدولية كمساهمة في السلام.

بموجب القانون الدولي، يحق لقطر أن تصنف الضربة كهجوم مسلح، مما يمكّنها من استدعاء المادة 51 للدفاع عن النفس وطلب الانتصاف أمام مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية.

التأثير المرعب على الدبلوماسية

الرسالة الرمزية لهذه الضربة مدمرة: أي دولة تستضيف محادثات سلام قد تتحول إلى ساحة معركة. إذا أمكن استهداف المفاوضين في غرف فنادقهم أو إقاماتهم الدبلوماسية، فإن:

- الدول المضيفة ستتردد في تقديم أراضيهما للوساطة.
- المفاوضون قد يرفضون السفر، خوفًا من الاغتيال.
- الوسطاء الدبلوماسيون (مثل الأمم المتحدة، قطر، مصر، أو النرويج) قد يفقدون مصداقيتهم كضامين للسلامة.

طمست ضربة الدوحة الخط الفاصل بين ساحة المعركة والعاصمة المدنية. تعرض مجمع سكني، ومحطة وقود، والأحياء المدنية المحيطة للخطر بسبب عملية عسكرية أجنبية. هذا يقوض مبدأ التمييز، وهو ركن من أركان القانون الإنساني الدولي، ويحذر الدول المضيفة الأخرى من أن بنيتها التحتية المدنية قد تكون ضررًا جانبيًا بمجرد الانخراط في صنع السلام.

يزدهر الوسطاء على الثقة والحياد. بضربها في الدوحة، وصمت إسرائيل ضمنيًا قطر—التي كانت وسيطًا طويل الأمد بين إسرائيل وحماس—كمكان غير آمن. التأثير هو نزع الشرعية عن وساطة قطر وتثبيط الدول الثالثة عن تقديم خدمات مماثلة. التأثير المرعب فوري: قد تحسب أطراف النزاعات أن استضافة محادثات السلام الآن ترسم هدفًا على عاصمتك.

هذا الانتهاك يتجاوز قطر. إنه يشير إلى العالم بأن:

- محادثات السلام هدف مشروع.
- الحماية الدبلوماسية قابلة للاستهلاك.
- الدول المحايدة لا يمكنها ضمان السلامة.

يؤدي مثل هذا السوابق إلى تآكل التسوية السلمية للنزاعات التي يفرضها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة ويضعف البنية التحتية الهشة بالفعل لحل النزاعات الدولية.

إسرائيل كدولة إرهابية مارقة

بضربها عاصمة دولة عضو في الأمم المتحدة دون مبرر، أظهرت إسرائيل استعدادها لانتهاك أكثر القواعد الأساسية للنظام الدولي. هذا السلوك ليس معزولاً: إنه يتبع نمطاً أوسع من الاغتيالات خارج الحدود، والقتل المستهدف، وتجاهل سيادة الدولة المضيفة.

تُعرف الدولة المارقة ليس فقط بالأيديولوجية بل بالتحدي المستمر للمعايير الدولية:

- استخدام القوة دون مبرر قانوني.
- تجاهل قرارات مجلس الأمن.
- العمليات التوسعية أو خارج الحدود القانونية. في جميع النواحي، تناسب ضربة إسرائيل في الدوحة هذا الوصف.

استهداف مفاوضات السلام في منطقة سكنية يحمل سمات الإرهاب:

- استخدام العنف لأغراض سياسية.
- تعريض المدنيين للخطر.
- رسالة تهريب ليس فقط لحماس ولكن لقطر والمجتمع الدولي الأوسع. في هذا المعنى، تصرف إسرائيل ليس كدولة مسؤولة بل ككيان إرهابي يستخدم قوة الدولة.

رد قطر

الواجب الأساسي للدولة هو ضمان أمن مواطنيها وسلامة أراضيها. هجوم إسرائيل عَرَضَ كليهما للخطر.

أدانت وزارة الخارجية القطرية الحادث ووصفته بـ“اعتداء إجرامي جبان”، مؤكدة أن الضربة استهدفت مباني سكنية تستضيف مفاوضات حماس. ونددت الدوحة بالهجوم كانتهاك خطير للقانون الدولي وخرق لسيادة قطر. أعلنت الحكومة عن إجراء تحقيق فوري “على أعلى المستويات”.

نفوذ قطر الفريد كحليف للولايات المتحدة

تستضيف قطر قاعدة العديد الجوية، أكبر منشأة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، وهي معينة كحليف رئيسي غير عضو في الناتو. تعتمد واشنطن على قطر في إبراز القوة، واللوجستيات، والوساطة في المنطقة.

استخدمت الولايات المتحدة تاريخياً سلطة الفيتو لمنع قرارات مجلس الأمن التي تنتقد إسرائيل. مكن هذا الدرع الدبلوماسي إسرائيل من التصرف بنسبة كبيرة من الإفلات من العقاب. ومع ذلك، تمتلك قطر الآن المصداقية للجدال بأن استمرار حماية الولايات المتحدة لإسرائيل يقوض سيادة قطر وأمنها.

- طرد السفارة الأمريكية: إجراء دبلوماسي جذري ولكنه قانوني إذا استمرت الولايات المتحدة في حماية إسرائيل.
- إعادة النظر في القاعدة الأمريكية: تعليق أو إنهاء اتفاقيات الدولة المضيفة إذا شوهدت القاعدة كفاشلة في حماية قطر أو كممكنة ضمنيًا لعمليات إسرائيل.
- الدفاع عن النفس بموجب المادة 51: يحق لقطر قانونيًا اعتبار الضربة هجوماً مسلحاً والرد بشكل متناسب—سواء من خلال تدابير عسكرية، أو عمليات سيبرانية، أو إجراءات دبلوماسية/اقتصادية متبادلة.

الخاتمة

كان هجوم إسرائيل على الدوحة فعل إرهاب دولة وسلوك مارق، ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وأبسط مبادئ السيادة. تواجه قطر، المتمركزة بشكل فريد كحليف للولايات المتحدة ومضيفة لقوات أمريكية حاسمة، الآن قرارًا عميقًا: إما قبول استمرار حماية الولايات المتحدة لإسرائيل في مجلس الأمن، أو تأكيد سيادتها بالمطالبة بالتغيير. إذا رفضت واشنطن، تمتلك قطر الحق القانوني والواجب الأخلاقي تجاه مواطنيها لاتخاذ تدابير جذرية—تتراوح من طرد الأصول الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية إلى استدعاء الدفاع عن النفس بموجب المادة 51. سيعرف هذا الخيار ليس فقط سياسة قطر الخارجية ولكن أيضًا مصداقية القانون الدولي نفسه.